

Distr.
GENERAL

A/51/479/Add.1
27 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير
المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة إضافة للتقرير المؤقت الذي أعده السيد موريس دانبي كبيثورن (كندا)، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وفقا للفقرة ١٣ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/١٩٩٦ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* 9634264 *

المرفق

بيان الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان
في جمهورية إيران الإسلامية في الجلسة ٤٠ للجنة
الثالثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

١ - لقد حضرت لأقدم تقريرتي المؤقت الثاني، بموجب الولاية التي أعطتني إياها لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، للإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٢ - لقد ذكرت في بياني الذي ألقيته في عام ١٩٩٥ أنني تلقيت دعوة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية لزيارة ذلك البلد، كما أنها قدمت دعوة أيضا إلى زميلي، المقرر الخاص المعني بالتعصب الديني والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير. لقد زرت إيران في الفترة من ٩ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. (E/CN.41/1996/59)، وتحديث عن تلك الزيارة في تقريرتي المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ الذي قدمته للجنة حقوق الإنسان. وأود مرة أخرى أن أعبر عن تقديري للسلطات الإيرانية لتعاونها الكامل معي في تلك المناسبة. وكما يعلم المندوبون لقد نظرت إلى تلك الزيارة كمقدمة لولايتي، وعبرت عن أمني في أن أتمكن من زيارة جمهورية إيران الإسلامية مرة ثانية في غضون الإثني عشر شهرا القادمة. وإنني أواصل بحث ذلك مع ممثلي حكومة الجمهورية الإسلامية. وسأكون في وضع أفضل كثيرا لتقييم حالة حقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية بعد استكمال زيارتي الثانية للبلد.

٣ - إن التقرير المؤقت (A/51/479) يحاول تغطية الفترة منذ التقرير الذي قدمته للجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس. وهذا تماما ما يدل عليه عنوانه، سرد مؤقت، وأود أن أؤكد بصورة خاصة على ما هو واضح، وهو أنني لم أقم بزيارة جمهورية إيران الإسلامية في أثناء ذلك، ولذلك لم تسنح لي الفرصة لأن أبحث مع سلطات الجمهورية الإسلامية محتويات تقريرتي، ولا، بالطبع، أتاحت لي الفرصة لأن أتحقق من بعض المعلومات بصورة مستقلة. وعلى الرغم من ذلك توجد طائفة كبيرة من المصادر متوفرة لي خارج البلد، وهي تشمل بين مصادر أخرى، مواد صحفية إيرانية وأجنبية تنشأ من داخل البلد. وبناء على هذه المعلومات شعرت بأنه ينبغي علي أن أتوصل إلى استنتاج مؤقت بالنسبة للاتجاه الذي يبدو أن حقوق الإنسان تتخذه جمهورية إيران الإسلامية.

٤ - وعلى الرغم من ذلك، أود أن أكرر ما أعتقد جازما أنه واقع في جمهورية إيران الإسلامية، وهي أنها مجتمع دينامي يوجد التغيير فيه في أماكن غير متوقعة أحيانا. وأود في هذه المقدمة أن أحدد العديد من هذه الحالات التي استحوذت على انتباهي منذ أن أكملت التقرير المؤقت المعروض عليكم.

٥ - وفيما يتعلق بحالة المرأة في إيران، فقد علّمتُ أن المجلس قد صوت لإنشاء لجنة معنية بشؤون المرأة. وسيكون ثلثا أعضاء اللجنة من النساء. ومن ناحية ثانية، طلب أحدُ كبار موظفي الحكومة، خلال الزيارة التي قام بها مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتهران، مساعدة الأمم المتحدة لتحسين المستويات العلمية والثقافية للنساء الإيرانيات. وثالثا، طالبُ مؤخرا عدد من النساء اللواتي يشغلن مكانة عالية في جمهورية إيران الإسلامية بتحسين وضع المرأة، وحددن مجالات معينة يكون فيها التغيير ضروريا. هذه بالطبع دلائل فقط على التحسين الممكن لمركز المرأة في جمهورية إيران الإسلامية. وأتطلع لمتابعة تطورها على أمل أن تؤدي إلى هذا التحسين.

٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أبلغني خطيا ممثلو حكومة الجمهورية الإسلامية بأسماء ٢٢٤ سجيننا استفادوا من قرار الرأفة الذي صدر بمناسبة يوم المولد النبوي.

٧ - وفيما يتعلق بموضوع أسرى الحرب، أعلن أن جمهورية إيران الإسلامية أفرجت من جانب واحد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عن حوالي ١٥٠ أسيرا عراقيا ولوحظ أن ممثلين عن العراق ولجنة الصليب الأحمر الدولية كانوا حاضرين في الاحتفال الذي أقيم عند نقطة الحدود خسراوي في غربي جمهورية إيران الإسلامية.

٨ - وبالنسبة للاجئين، لاحظت الصحافة الأجنبية والإيرانية معا أن أعدادا كبيرة من اللاجئين الأكراد دخلوا جمهورية إيران الإسلامية نتيجة الاضطرابات السياسية التي وقعت في شمال العراق. وحسب آخر المعلومات التي وصلتني فإن حوالي ٦٠ ٠٠٠ لاجئ عبّروا الحدود الإيرانية من العراق منذ أن بدأت هذه الاضطرابات. وهذا الرقم يتقلب من وقت لآخر، ولا تتوفر معلومات عن العدد الذي لا يزال حاليا في جمهورية إيران الإسلامية، ورغم ذلك، يبدو جليا أن العبء الذي يشكله اللاجئون على الجمهورية الإسلامية قد زاد مرة ثانية.

٩ - وأريد أيضا أن ألاحظ هنا أنه قد وردت الآن ردود على أن عدد من الاستفسارات والطلبات التي تقدمت بها لسلطات حكومة الجمهورية الإسلامية للحصول على معلومات في غضون الأشهر الستة الأخيرة. وسترد نسخ من هذه الردود في التقرير القادم للممثل الخاص الذي سيقدمه للجنة حقوق الإنسان.

١٠ - لقد قدمت لي حكومة الجمهورية الإسلامية بعض المعلومات إبان تعليقها على تقريرتي؛ ولأن تعليقاتها وصلتني متأخرة بحيث تعذر تعميمها مع تقريرتي، فإنني أطلب تعميمها الآن كضميمة لهذا التقرير. وأقترح أن يأخذ المندوبون في الاعتبار هذه المعلومات وتقريرتي الشفوي لدى نظرهم في هذا البند من جدول الأعمال.

١١ - أريد الآن أن أقدم بعض الملاحظات العامة. إنني أعتقد أن كرامة الإنسان كما تعبر عنها الثقافة السياسية لمجتمع ما هي مؤشر رئيسي يبين بيئة حقوق الإنسان في ذلك المجتمع. وزيادة على ذلك أعتقد

أن كل وفاة، وكل تعذيب، وكل إهانة تحصل باسم الدولة تحطّ من الحكومة بل ومن الإنسانية جمعاء؛ ولا يستطيع المجتمع الدولي وكل عضو من أعضائه التحدث عن التقدم إلا عندما تلقى كرامة الإنسان ولا سيما الكرامة السامية، كرامة الحياة، احتراماً واسعاً وعماماً.

١٢ - أرى أن ما نحتاج إليه، لكن كثيراً ما يكون مفقوداً في العالم، هو قيادة خيرة. وبعض الشعوب لم تعرف هذا النوع من القيادة في زعمائهما؛ وبعض الزعماء يفهم أهميتها الجوهرية في نظام الحكم الإنساني. إن جميع الشعوب في جميع دول العالم تستحق هذه القيادات الحميدة.

١٣ - أخيراً، أود أن ألفت الانتباه إلى مسألة أرى أنها مهمة وهي رعاية إجراء حوار مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية. وبينما يوجد البعض الذين يثيرون الشكوك في رغبة الحكومة في تلبية مشاعر القلق الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنني أعتقد أن هناك من يطلبون إجراء تغيير في البلد بأسره، وأنه يتعين علي بوصفي الممثل الخاص وعلى الهيئات الدولية تشجيع هذه التوقعات. وهل لي أن أشجع المندوبين على إدراك تعاون حكومة جمهورية إيران الإسلامية، مع ولايتي حتى الآن، وأن هناك ما يشير إلى أنها ستواصل عمل ذلك.

ضميمة

رد حكومة جمهورية إيران الإسلامية على تقرير الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان* في جمهورية إيران الإسلامية

يعتقد الممثل الخاص أنه ينبغي النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بالتزامن مع المعلومات التي قدمتها له الحكومة، والتي لم تكن متوفرة لديه عند إعداده لتقريره. يعتزم الممثل الخاص دراسة الحالة في ضوء هذه المعلومات الجديدة خلال زيارته الثانية للبلد.

١ - إن استنتاج الممثل الخاص، كما ورد في تقريره، يقوم فقط على أساس المعلومات التي قدمت إليه، دون التحقق منها وهو أمر ضروري لتنفيذ ولاية الممثل الخاص. وكان من المتوقع أن يكون الممثل الخاص، وهو يخطط لزيارة البلد لتعميق تفهمه للحالة على واقعها، قادرا على أن يأتي باستنتاج يقوم فقط على الحقائق وليس على أي شيء آخر.

٢ - وعلى عكس نهج الممثل الخاص الوارد في الفقرة الأولى من التقرير الذي ينص على أن "مهمته هي زيادة التركيز على بيان حالة حقوق الإنسان في إيران، وفي الوقت ذاته إعطاء مؤشر عن المجالات التي يجري فيها إحراز تقدم والمجالات التي لا تزال تحتاج إلى مزيد من التقدم"، فهو يبدو أنه يقتبس مجرد المعلومات السلبية التي قدمتها دوائر المعارضة دون أي إشارة إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه على مر السنين في البلد.

٣ - وأي استنتاج قاطع في هذه المرحلة يعتبر في رأينا، من قبيل الافتراض، لأنه يفتقد كثيرا إلى العناصر التي تعتبر أساسية للتوصل إلى مثل هذا الاستنتاج.

٤ - تتناول الفقرات التالية الفقرة ذات الصلة من تقرير الممثل الخاص وتبرز ما في التقرير من أوجه قصور.

ألف - الديمقراطية (الفقرات من ٥-٧)

٥ - منذ عام ١٩٧٩، عقدت جمهورية إيران الإسلامية خمس جولات من الانتخابات البرلمانية وست جولات من الانتخابات الرئاسية وعدد كبير من الانتخابات الأخرى. ومجرد الإيحاء بوجود زعم بأن الانتخابات العامة الأخيرة قد شابها بعض التجاوزات لا يشكل بالفعل حجة قوية للتشكيك في النظام الديمقراطي بأسره، حيث أن الديمقراطية في جمهورية إيران الإسلامية مؤسسية.

* مذكرة من الممثل الخاص.

- ٦ - وفيما يلي الاتجاهات وأوجه التقدم الإيجابية التي تم تجاهلها في التقرير في هذا الصدد:
- (أ) المشاركة النشطة من جانب الناس وتكوين جماعات سياسية مختلفة في العملية الانتخابية؛
- (ب) المنافسة القوية والمناقشة الحرة بين المرشحين في بيئة سياسية حرة؛
- (ج) قيام الحكومة بإتاحة مرافق عديدة لجميع المرشحين لعرض وجهات نظرهم وبرامجهم؛
- (د) التزام الحكومة بالدستور التزاما صارما في الانتخابات.

باء - المناخ الاجتماعي (الفقرتان ٨ و ٩)

٧ - الرأي القائل بأن الحكومة رفضت التدخل للتصدي لبعض أنواع السلوك من جانب بعض المنظمات غير الحكومية في البلد التي قد تتسم مواقفها بالتعصب هو رأي غير مقبول على الإطلاق. فعلى عكس ذلك، شرعت الحكومة في اتخاذ خطوات رئيسية في هذا الصدد بما في ذلك:

- (أ) إدانة وزارة التوجيه الإسلامي رسميا لأي هجوم على المراكز الثقافية والرياضية ولأي تحرك لاستدعاء جماعات معينة إلى وزارة الداخلية لمطالبتها باحترام سيادة القانون وحق الناس في نشر التسامح في البلد؛
- (ب) نظر المحلفين في الشكاوى المقدمة بشأن عدم تقييد الصحافة وبالتالي تبرئة بعض رؤساء التحرير؛
- (ج) منح ترخيصين لمجموعتين صحفيتين نقابيتين جديدتين هما "رابطة الصحفيين الإيرانية" و "التعاونية الصحفية".

٨ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا الاعتراف بأن البيان الذي أدلى به مؤخرا زعيم ورئيس الجمهورية الإسلامية يمثل السياسة العامة للجمهورية الإسلامية التي تستهدف تعزيز حرية التعبير في المجتمع وتشجيع الناشرين والمحرفين والكتّاب والمترجمين على مواصلة أنشطتهم في البلد (المرفق رقم ٣)*.

جيم - الممارسات القضائية والقانونية والجناحية (الفقرات من ١٠-١٤)

٩ - إن رأي الممثل الخاص الذي مفاده أن العقوبات في جمهورية إيران الإسلامية قد جرى تغيظها بدرجة ملموسة مستمد من معلومات مقتبسة اقتباسا خاطئا.

* انظر الإفراق بهذه الضميمة.

١٠ - لم يحدث أي استئناف لعملية بتر الأعضاء في البلد منذ عام ١٩٩٢ عندما بدأ نفاذ نظام العقوبات.

١١ - حدثت بالفعل خطأ في اقتباس ما قاله المدعي العام، آية الله مهدي. وفي هذا الصدد، كانت مقابلته تستهدف أساساً تقديم العقوبات الجديدة بالسجن وفرض غرامات جديدة على من يُدانون بالسرقة.

١٢ - علاوة على ذلك، ترد في المرفق رقم ١* بعض التغييرات في قانون التعزيزات الجديد الذي سُن في عام ١٩٩٦.

١٣ - الادعاء الوارد في الفقرة ١٣ (ب) بشأن السيد مهرداد كالاني لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. إذ لم يُعاقب أي فرد بتهمة مقابلة الممثل الخاص السابق السيد غاليندو بول. وقد أدين السيد كالاني بشأن أنشطة ضد الأمن القومي، وبخاصة في قضية اغتيال مسؤولين وشخصيات في الحكومة، والمشاركة النشطة في العمليات العسكرية التي تقوم منظمة مجاهدي خلق ضد جمهورية إيران الإسلامية من الأراضي العراقية.

دال - الضغوط على الأقارب (الفقرتان ١٥ و ١٦)

١٤ - في الفقرة ١٥ (أ) يرد اقتباس للقصة التي لفتها منظمة مجاهدي خلق لإخفاء مضايقة ابن السيدة مرزبة وضربه في مكان عام كمثال على قيام الحكومة بممارسة ضغوط على الأقارب.

١٥ - يُربط بصورة لا مبرر لها بين اعتقال السيدة مير حسيني بتهمة حيازة مخدرات والنشاط السياسي لأختها في الخارج (أطلق سراحها بكفالة في وقت لاحق).

١٦ - تُذكر الدعوة التي وجهتها بعض الأسر في جمهورية إيران الإسلامية إلى أقاربهم بالعودة إلى بلدهم والتي يعتقد بعض الأفراد بأنها وجهت بضغط من الحكومة بوصفها حالة من حالات الضغط على الأقارب. ولو كان قد بُذل جهد لتقصي المسألة من أي إيراني في الخارج، لأصبح سَخف الاتهام واضحاً للعيان.

هاء - العنف خارج جمهورية إيران الإسلامية (الفقرات ١٧-١٩)

١٧ - المعلومات والادعاءات في هذا الصدد هي كما يلي:

* انظر الإرفاق بهذه الضميمة.

(أ) تدحض الحكومة جميع الادعاءات الموجهة من بعض المحاكم الأوروبية ضد جمهورية إيران الإسلامية؛

(ب) العمليات العسكرية التي تقوم بها جمهورية إيران الإسلامية ضد قواعد الجماعات الإرهابية ممارسة للحق الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة لا يمكن ربطها على أي نحو بحالة حقوق الانسان في جمهورية إيران الإسلامية.

واو - اللاجئون (الفقرات من ٢١-٢٣)

١٨ - لا يوجد أي ارتباط بين حالة اللاجئين في تركيا وحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وفي الوقت ذاته، لا يعتبر أفراد الجماعات المذكورة في التقرير لاجئين وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد رفضت أيضا بعض البلدان الأوروبية اعتبار هذه الجماعات لاجئين. ووفقا لذلك، فإن الفقرات ذات الصلة في هذا الصدد غير ذات موضوع على الإطلاق.

زاي - حالة البهائيين (الفقرات من ٢٤-٢٩)

١٩ - لم يحدث أي تطور جديد فيما يتعلق بحالة البهائيين في إيران. والادعاء الوارد في الفقرة ٢٦ بأن الحكومة تحرم الطلاب البهائيين من دخول الصف الرابع في المدارس الثانوية هو ادعاء لا أساس له ومرفوض بشدة.

حاء - المرأة (الفقرتان ٣٥ و ٣٦)

٢٠ - بالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه بشأن حالة المرأة، لم ترد أية إشارة إلى هذه الحقيقة. وفي الفقرة ٣٥، لا ينظر إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في هذا الشأن بوصفها تدابير قامت بها الحكومة، في حين تعرض الفقرة ٣٦ أنشطة قامت بها فئات لا تمت إلى الحكومة بصلة بوصفها أنشطة مرتبطة بالحكومة.

٢١ - آخر التطورات في ميدان المرأة هي كما يلي:

(أ) إنشاء لجنة خاصة معنية بشؤون الأسرة والمرأة في المجلس؛

(ب) تشكيل فريق خبراء لتعزيز حقوق المرأة وتدعيمها في المجتمع؛

(ج) زيادة عدد النائبات زيادة كبيرة في المجلس؛

(د) اتخاذ تدابير عديدة لإنشاء دورات دراسية خاصة بالمرأة.

إرفاق

قائمة مرفقات الضميمة*

- ١ - يبين نص مقارن يتعلق بتخفيض وتخفيف بعض العقوبات في قانون "الإصلاحات التقديرية" الجديد بالقانون السابق أن القوانين أصبحت أقل صرامة.
- ٢ - بيان من زعيم الثورة الإسلامية، آية الله سيد علي خامنئي في أورواميه بشأن حقوق المرأة.
- ٣ - بيان من زعيم الثورة الإسلامية بشأن أهمية قراءة الكتب وضرورة التخلي عن ضيق الأفق في اختيار الكتب.
- ٤ - بيان من رئيس جمهورية إيران الإسلامية بمناسبة الأسبوع الرابع للكتاب.
- ٥ - بيانات من السيدة حبيبي، مستشارة الرئيس لشؤون المرأة، بشأن المشاكل القانونية للمرأة وضرورة توعيتها بحقوقها، فضلا عن ضرورة تعديل القوانين ذات الصلة وعملية تنفيذها.
- ٦ - بيانات من السيدة داستجردي، عضو البرلمان بشأن إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالمرأة والأسرة في الجمعية الاستشارية الإسلامية (المجلس) وواجباتها.
- ٧ - بيانات من آية الله يازدي، رئيس السلطة القضائية فيما يتعلق بتقلد المرأة المناصب القضائية.
- ٨ - بيانات من السيد كروبي بشأن استئناف الأنشطة السياسية لمجموعة "روحانيوني مبارز" بوصفها مجموعة سياسية.
-
- ١١ - بيان من الرئيس، بمناسبة يوم المرأة بشأن النهوض بالمرأة عموما في إطار عملية التنمية في البلد.
- ١٢ - بيان من وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي بشأن الهجوم على مسرح القدس، والاعتداء على الناس وضربهم.

* مذكرة من الممثل الخاص. لا ترد نصوص المرفقات في هذه الوثيقة، بموافقة المكتب الإيراني.

- ١٣ - بيان من الزعيم في اجتماع مع أعضاء المجلس الثقافي والاجتماعي للمرأة.
- ١٤ - تقرير عن منح رئيس جمهورية إيران الإسلامية نوط الشرف لأربع نساء.
- ١٥ - خبر عن نشر صحيفة خاصة بشؤون المرأة.
- ١٦ - خبر عن منح تراخيص لـ ٢٢ منشورا جديدا.
- ١٧ - بيان من زعيم جمهورية إيران الإسلامية، آية الله سيد علي خامنئي في الاجتماع مع عضوات المجلس الاجتماعي والثقافي للمرأة، بشأن ضرورة استعراض مشاكل المرأة في الأسرة والمجتمع.
